فورا في عمد تدارك كالاثم بخلاف الخطا مرحومين لكن يكفر بالصوم
اي باذن السيد او بعد العتق اما قبله فان اذن له في القتل
صام بلا اذن والا توقف عليه كالمكره بكسر الراء فرع من قتل
رجلا بامر الامام فظنه بحق فبان ظلما فلا شيء عليه بل لا شيء له
ان يكفر وعلى الآمر القود او الدية والكفارة وان علم خلافه ولم يخر
سطوته فذلك على المامور فقط وبالتم الامر وان خافهما فعليهما او
كالاكراه عب ثم قال وهل كتبته الي من يقتله كامره لفظا فيه تردد اه
والراجح انه مثله نظر اللعرفي وحافر البير عدوانا ظلم كلامه
ان حفر البير من قبيل السبب مع انه شرط الا ان يريد السبب اللغوي
لا الاصطلاحي ونفسه فتخرج من تركته لان الكفارة حق
الله تع ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه وان تم بقتل
نفسه كالو قتله غيره افتيا تا على الامام م ر وخرج بذلك اي
بتقييد النفس بالمحرمة اي لذاتها قتل المراة الخ من اضافة
المصدر الي مفعوله ومثله ما بعده لانهما لا يضمنان بالبنا
للمجهول ومرتد وزان محصن فان قتله انفسهما فلا كفارة
لانهما اتيا بما يقتضيه الشرع وان كانا معصومين على انفسهما عام
بالنسبة لغير المساوي بان قتل مرتد مثله او زان محصن مثله
فعليهما الكفارة فقط اي دون القصاص والدية والكفا
عتق رقبة مبتدا وخبر لا كفارة اي ولا دية على من اصاب غيره بالعين الخ
فقال الله تعالى انك استكثر تهم فعنتهم هذا يجب تاويله لعصمة
الانبيا عليهم الصلاة والسلام فايدة قال القسطلاني في شرح البخاري
في كتب وهب بن منبه من استطاع ان ينفع اخاه فليفعل ومع وقات
من سدر اخضر فيدقه بين حجرين ثم يضربه بالماء ويقرا ية الكرسي وذ وان قل
ثم يحسوه ثلاث حسوات ثم يغتسل به فانه يذهب عنه ما كان به وهو جيد
للرجل المحبوس عن اهله **كتاب الحدود** وهي ثلاثة اقسام

قتل



قتل وقطع وضرب انظر التعزير وهو لغة المنع وسميت بذلك لمنعها
من ارتكاب الذنب وقيل لان الله تعالى حدها وقدرها فلا يزاد عليها
ولا ينقص واخرجه الزنا عن القتل لانه دونه مقدمة اخرج التعزير
وجبت زجرا اي بنا على ان الحدود زواجر والصحيح انها في المسلم
جوابر لسقوط عقوبتها في الاخرة اذا استوفيت في الدنيا قال
ما يوجبه ذكر الضمير العايد على العقوبة باعتبار معنى الحد
جمعا اي بصيغة الجمع جمازية وهي اوضح لان القران تزيدها
وهذا باعتبار لفظه واما باعتبار معناه فهو لغة مطلق الايلاج
وشرعا ايلاج الذكر في قبل الادمي او في فرج الادمي او في الفتح مطلقا
قال وعبارة بعضهم وشرعا الايلاج على وجه مخصوص وهو
من الخمس الكبا يرا اي بعد القتل على الاصح ومن السبع الموبقات
ومن الكليات الخمس واغا لم تقطع التة كالسرقة حفظا للنسل
ولذا لا تقطع التة القذف حفظا للعبادات والمعاملات وابقا
لاشرف نوع فضل به الانسان وهو مكلف الخ حاصل
الشروط اثني عشر احدها ان يكون مكلفا ثانيها واضح الذكورة
ثالثها او لج جميع الحشفة رابعها اصالة الذكر خامسها اتصاله اذ ذاك
في قبل سابعها ان يكون القبل واضح الانوثة ثامنها ان يكون محرما
تاسعها في نفس الامر عاشرها لعين الايلاج حادي عشرها الخلو عن
الشبهة ثاني عشرها ان يكون مشتهى طبعا وانث جعلها اشبه
وقولا احد عشر والخطب يسير عند فقدها خرج به ما اذا كانت
موجودة فلا عبرة بقدرها من بقية الذكر فلو بقي ذكره وادخل منه
قدرها لم يحد ولا يترتب عليه شيء من احكام الوطي اه زي في قبل
اي قبل ادمية اصلي او جنية تحققا او ظنتها كالخنثى العراقي لان
الطبع لا ينفر منها ثم رو قيد بالقبل لاجل كلام المصنف الاتي ولو
غورا بعني اذا او لج حشفته بقبل الغور اقوزنا وان لم تزل البكارة

Copyright Cambridge University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)